

Distr.: General  
21 September 2010  
Arabic  
Original: Arabic/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ٩٧ (ر) من جدول الأعمال  
نزع السلاح العام الكامل

## تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة\*

### المحتويات

الصفحة

	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	الأردن .....
٣	نيكاراغوا .....

\* وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.



## الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠]

- ١ - إن قرار تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة يساهم في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٢ - إن تحديد الأسلحة التقليدية يقع على عاتق الدول التي تمتلك ترسانة كبيرة من هذه الأسلحة وتقوم بتصنيعها، حيث إن هذه الدول تساهم وبشكل فعّال في تخفيض الأسلحة التقليدية وتعزيز الاتفاقيات المتعلقة بالأمن الإقليمي.
- ٣ - ومن المهم أيضاً أن تراعى تدابير تحديد الأسلحة التقليدية حق الدول في امتلاك السلاح لضمان أمنها وأن لا تحصل دول أو مجموعة من الدول على ميزات تميزها عن غيرها من الدول في موضوع امتلاك السلاح.
- ٤ - إن مبدأ الأمن المتكافئ للجميع ينبغي أن يكون قاعدة تنطلق منها تدابير تحديد الأسلحة التقليدية، فأمن أي دولة هو خط أحمر وهو حق غير شرعي لكل دولة وأن يكون مفهوم أمن الدول بنفس القدر لجميع الدول بحيث أن لا يكون أمن أي دولة أهم من أمن الدول الأخرى.
- ٥ - لضمان نجاح تدابير الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فإنه من المهم التعرّض لأسباب سباق التسلح ومعالجة هذه الأسباب. فوجود قوة إقليمية على مستوى عالٍ من التسلح يدفع دول الإقليم الأخرى إلى العمل على امتلاك أسلحة لتحقيق التوازن الاستراتيجي في الأسلحة التقليدية مع هذه الدولة، لذلك فإنه من الضروري التركيز على حل النزاعات الدولية، خاصة النزاع العربي الإسرائيلي لمنع سباق التسلح في المنطقة.
- ٦ - أكد الأردن ويؤكد باستمرار على احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بموضوع الأسلحة والسيادة والمساواة بين جميع الدول وحق هذه الدول في امتلاك وحيازة الأسلحة التقليدية للدفاع المشروع عن النفس.
- ٧ - الأردن ملتزم بالقرارات الشرعية الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وقد وقع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بشأن الأسلحة التقليدية والغير تقليدية وبشارك المجتمع الدولي اهتماماته في هذا الموضوع.

## نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ آب/أغسطس ٢٠١٠]

يستند نموذج الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى على مبادئ سيادة سلطة المجتمع المدني وتعزيزها، وتحقيق توازن معقول بين القوى، وكفالة أمن الأفراد وممتلكاتهم، والقضاء على الفقر والفقر المدقع، والنهوض بالتنمية المستدامة، وحماية البيئة، والقضاء على العنف والفساد والإفلات من العقاب والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة. فضلاً عن ذلك، سيعمل نموذج الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى على توجيه موارده بشكل متزايد إلى الاستثمار في الميدان الاجتماعي.

ويخضع نموذج الأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى للضوابط التالية:

- (أ) المساواة في السيادة بين الدول وتوحي الأمن القانوني في علاقاتها؛
- (ب) التسوية السلمية للمنازعات، والتخلي عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية الخلافات بينها. وتمتنع الدول عن اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات أو عرقلة تسوية المنازعات بالطرق السلمية؛
- (ج) التخلي عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة أي دولة من دول المنطقة الموقعة على المعاهدة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي؛
- (د) مبدأ تقرير أمريكا الوسطى لمصيرها الذي تُحدد بموجبه الدول الموقعة على المعاهدة استراتيجيتها الإقليمية الخاصة بها في مجال التنمية المستدامة والتعاون الدولي؛
- (هـ) تضامن شعوب أمريكا الوسطى وحكوماتها وضمن أمنها في السعي المشترك إلى تفادي وحل المشاكل المشتركة في هذا الصدد؛
- (و) حظر استخدام أي إقليم لشن هجمات على دول أخرى أو كملجأ لقوات غير نظامية أو لأجل نشر الجريمة المنظمة؛
- (ز) ارتباط الأمن الديمقراطي لكل من الدول الموقعة على المعاهدة ارتباطاً وثيقاً بالأمن الإقليمي. وبناء على ذلك، لا يجوز لأي دولة أن تعزز أمنها الخاص على حساب أمن الدول الأخرى؛

- (ح) الدفاع الجماعي والتضامني، وفقا للمعايير الدستورية لكل دولة وللمعاهدات الدولية السارية، في حالة اعتداء مسلح تنفذه دولة من غير دول المنطقة ضد السلامة الإقليمية لدولة من دول أمريكا الوسطى وسيادتها واستقلالها؛
- (ط) الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول، ضمن إطار الاندماج بين دول أمريكا الوسطى؛
- (ي) احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية. وتمثل الأهداف الإضافية التي يتوخاها فيما يلي:
- (أ) إقامة آلية إنذار مبكر وقائية بشأن التهديدات الموجهة لأي جانب من الجوانب الأمنية ووضع برنامج دائم لتدابير بناء الثقة بين دول منطقة أمريكا الوسطى؛
- (ب) مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق توازن معقول بين القوات العسكرية وقوات الأمن العام وفقا للوضع الداخلي والخارجي لكل دولة طرف، وللظروف السائدة في أمريكا الوسطى، وللقرارات التي تتخذها السلطات المدنية التابعة للحكومات المنتخبة ديمقراطيا في الدول الأطراف؛
- (ج) إقامة آلية لأمن المعلومات والاتصالات في أمريكا الوسطى؛
- (د) إقامة أو تعزيز آليات التسوية السلمية للمنازعات في أمريكا الوسطى وفقا لأحكام المعاهدة؛
- (هـ) تنسيق مختلف أوجه التعاون الإقليمي مع المساعي الدولية الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وإعادة إرسائهما؛
- (و) تعزيز الأمن القانوني لحدود الدول الموقعة على المعاهدة من خلال عمليات تعيين الحدود وترسيمها وتسوية المنازعات الإقليمية الراهنة، حسب الاقتضاء، وتأمين الدفاع المشترك على التراث الإقليمي والثقافي والإيكولوجي المشترك لأمريكا الوسطى، وفقا لآليات القانون الدولي.
- وقد قامت أمريكا الوسطى بوضع مصنف توليفي جديد في مجال الأمن، ربما لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، يتجسد في المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى. وقد طال تأثيره منظمة الدول الأمريكية.

والمعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي تؤيد فرضية السلام بدلا من فرضية الحرب، وتضع نظاما كاملا للتعاون والاندماج ومنع النزاعات المحتملة، سواء داخل المجتمعات أو خارجها، يُعد من ابتكارات المعاهدة الرئيسية.

ويتحقق بموجب هذه المعاهدة التي تتوخى الاندماج والأمن تحوُّل من مبدأ الأمن العسكري إلى مبدأ الأمن البشري؛ ويصير الأمن الدفاعي أمنا قائما على التعاون والتشارك. ويكتسب مفهوم الأمن القائم على الشعوب والبشر قوة أكبر من قوة المفهوم التقليدي للدفاع القائم على الإقليم والحدود.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النموذج الأمني الوطني القائم على المعايير الداخلية والمحلية قد أفسح المجال لنموذج أمني دون إقليمي يتمثل نطاقه ومجال عمله الموسَّع في عملية الاندماج نفسها ويشمل البلدان السبعة الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

وقد جاء في الإعلان المتعلق بالأمن في الأمريكتين المعتمد من قِبَل المؤتمر الخاص المعني بالأمن المعقود في مكسيكو في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أن "التحديات والشواغل الأمنية وغيرها من التحديات الأمنية في سياق نصف الكرة ذات طبيعة متنوعة ونطاق متعدد الأبعاد، ويجب توسيع نطاق المفهوم والنهج التقليديين ليشمل التحديات الجديدة وغير التقليدية...".

ونحن نعتقد أن المبادئ والأهداف الأساسية التي تشكّل عماد نموذج الأمن الديمقراطي هذا في أمريكا الوسطى جديرة بأن تكيف وأن تعتمد وتنفذ في مناطق أو مناطق دون إقليمية أخرى.